CD/PV.1129

5 March 2009

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة والتاسعة وعشرين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، يوم الخميس ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد شيتساكا **شيبازيوا** ..... (زمبابوي)

(A) GE.09-60867 301109 011209

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس *(تحدث بالإنكليزية)* أعلن افتتاح الجلسة العامة المائة والتاسعة والعشرين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح.

أود بالنيابة عن المؤتمر والأصالة عن نفسي أن أرحب ترحيباً حاراً بالسيد زيفيرين مونغونغو نائب وزير الشؤون الداخلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد جاء إلى هنا يتحدث إلينا، والآن أعطيه الكلمة.

السيد مونغونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) *(تحدث بالفرنسية)* السيد الرئيس، إن وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي أتشرف برئاسته في هذا المنتدى يعرب لكم عن أصدق التهاني لانتخابكم الباهر رئيساً لمؤتمر نزع السلاح، كما يعرب عن أصدق التهاني أيضاً لجميع أعضاء مكتبكم.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمانة العامة للمؤتمر، وأشيد بسلطات البلد المضيف على كرمهما وحسن وفادتها.

السيد الرئيس، إن دعم الأمن الدولي من خلال نزع السلاح الشامل ما زال هو الشاغل الرئيسي للمجتمع الدولي.

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة في ١٩٤٥، كانت ولا تزال أهداف نزع السلاح والحد من الأسلحة المتعدد الأطراف تقع في صميم الجهود التي تبذلها المنظمة لتخفيض كل هذه الأسلحة وإزالتها وتدميرها، نظراً لما تطرحه من تهديد للبشرية كلها.

وقد اجتازت البشرية فترة عصيبة في تاريخها قرب نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة. وأدت النزاعات المسلحة إلى تقليص دور المفاوضات والتعاون.

وحتى في ذلك الوقت دعت دول عدم الانحياز إلى عقد مؤتمر دولي للنظر في هذه المسألة. وحظي هذا الاقتراح بتأييد الاتحاد السوفييتي الذي أعرب عن فكرة مفادها أن عقد مؤتمر دولي لنزع السلاح سيتيح استحداث وسائل فعالة لوقف سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح بصورة فعالة. وقدم نفس الاقتراح في ١٩٧١، مما أدى بالجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إنشاء لجنة خاصة لهذا الغرض.

وفي السنة نفسها، اختتمت المرحلة الأولى من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (SALT 1) بالتوقيع على الاتفاقين التاليين في موسكو في ٢٦ أيار/مايو ١٩٧٢:

معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية؛

اتفاق مؤقت بشأن تدابير خاصة للحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية.

ومؤتمر نزع السلاح هو الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف المتاحة للمجتمع الدولي في مجال التفاوض بشأن اتفاقات نزع السلاح. وأجرى المؤتمر مفاوضات ناجحة بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة عدم الانتشار، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وبالإضافة إلى الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في التخلص من الأسلحة على نحو ملموس ومراقبة التقيد بالالتزامات، فإنها تقوم أيضاً بدور رئيسي في نزع السلاح المتعدد الأطرف من خلال مساعدة الدول على وضع معايير جديدة وتقوية الاتفاقات الحالية ودعمها. وإن من بين الوسائل الأكثر فعالية في ثني الإرهابيين عن استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها هو تقوية الأنظمة المتعددة الأطراف القائمة التي تحظر استخدام الأسلحة وتحول دون انتشارها.

السيد الرئيس، يشرفني أن أرأس وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي دولة عضو تتحدث في هذا المنتدى، وأنا أتحدث هنا بصفتي نائب وزير الشؤون الداخلية والأمن. ولقد وتركز كلمتنا هذه على التقدم الكبير الذي أحرز فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام المضادة للأشخاص والقنابل العنقودية.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، وبعد جهود حثيثة، انضمت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى عدد من الاتفاقات والاتفاقيات والمعاهدات ووقعتها وصدقت عليها، وهي ترمي كلها إلى تخفيض المخزونات النووية، وحظر نشر أسلحة الدمار الشامل في أقاليم وبيئات معينة مثل الفضاء الخارجي أو أعماق البحار، والحد من انتشار هذه الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وأنظمة إيصالها والمواد المرتبطة بها ومراقبتها. ويجري العمل في هذا المجال على مستويات ثلاثة.

على المستوى الدولي:

اتفاقية الأسلحة البيولوجية؛

اتفاقية الأسلحة الكيميائية؛

اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية؛

الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛

اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية؛

مدونة لاهاي لقواعد السلوك وما إلى ذلك.

على المستوى الإقليمي:

التصديق في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ على معاهدة بيلندا (غينيا الاستوائية)، التي تجعل من أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية؛

المشاركة في حلقة عمل غابورون (جمهورية بوتسوانا) في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، بشأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠(٢٠٠٤) الرامي إلى منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وأنظمة إيصالها للحيلولة دون حصول الأطراف من غير الدول على هذه الأسلحة أو العناصر

المرتبطة بها، واستخدامها أو الاتجار بها. ويختلف هذا القرار عن قرارات مجلس الأمن بشأن مكافحة الإرهاب، ويكملها، وهو القرار ١٣٧٣(٢٠٠١)، الذي اعتمد عقب الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، والقرار ١٢٦٧(١٩٩٩) بشأن العقوبات ضد القاعدة وطالبان.

على المستوى الوطني:

عقب حلقة عمل غابورون التي عقدت في بوتسوانا في ٢٠٠٧، أنشأت جمهورية الكونغو الديمقراطية مركز اتصال بشأن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠(٢٠٠٤) في وزارة الشؤون الداخلية والأمن، وقدم المسؤول عن هذا المركز أول تقرير له إلى نيويورك في ٢٠٠٧.

وشملت التدابير المتخذة الحدّ من الأنشطة النووية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بحيث تقتصر على الاستخدام السلمي المحض للطاقة الذرية، من خلال التشريع رقم ١٩٥/٠٧٨ المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٩٧٨، والذي أنشئت بموجبه لجنة الطاقة الذرية.

وفيما يتعلق بدعم تنظيم الأنشطة في هذا المجال في جمهورية الكونغو الديمقراطية:

صدر القانون رقم ٢٠٠٢/٠١٧ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بشأن الحماية من أخطار الإشعاع المؤين والحماية المادية للمواد والمرافق النووية؛

صدر المرسوم رقم ١٩/٠٥ المؤرخ ٥ آذار/مارس ٢٠٠٥، بشأن تنظيم وعمل اللجنة الوطنية المعنية بالحماية ضد الإشعاع المؤين، وأنشئت الهيئة التنظيمية بموجب القانون رقم ٠١٧ لعام ٢٠٠٠؛

صدر المرسوم رقم ٠٢٠/٠٥ المؤرخ ٥ آذار/مارس ٢٠٠٥، والذي نص على إنشاء المجلس الوطني للأمن النووي، الذي يهدف ضمن جملة أمور إلى الاستيلاء على المواد النووية المهربة ومصادرتها؛

صدر المرسوم رقم ٠٢١/٠٥ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، الذي أنشئ بموجبه المعهد الوطني للصحة الإشعاعية؛

صدر المرسوم رقم ٠٢٢/٠٥ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، بشأن التدابير الوقائية ضد أخطار الإشعاع المؤين.

السيد الرئيس، فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والحدّ من العنف المسلح، أحرز بلدي تقدماً ملموساً في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وفي هذا السياق، نظمت جمهورية الكونغو الديمقراطية لقاءً في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ ضم مراكز الاتصال كافة لإنشاء اللجنة الوطنية الكونغولية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحدّ من العنف

المسلح. وتصدرت هذه المبادرة وزارة الشؤون الداخلية والأمن بدعم من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي ووزارة الدفاع وشؤون المحاربين القدامى.

وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، عينت اللجنة الوطنية أميناً دائماً، يضطلع أيضاً بوظيفة المنسق، وثلاثة مديرين لمعاونته. وفي إطار الجهود التي بذلتها الحكومة الكونغولية للحد من الحركة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحتها، خصصت الحكومة ميزانية للجنة الوطنية وزودتها بمبنى لمكاتبها.

ويقدم الدعم التقني للجنة لتأمين سير أعمالها على نحو سليم ولبناء قدرات أعضائها عن طريق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وتضطلع اللجنة الوطنية الكونغولية حالياً بأنشطة يراعى فيها برنامج عمل الأمم المتحدة وبروتوكول نيروبي من أجل تنفيذ برنامج العمل الوطني، الذي نأمل في إنجازه بحلول عام ٢٠١٠. ويعرض مشروع قانون الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على البرلمان في الوقت الراهن توطئة لاعتماده من جانب رئيس الدولة لكي يصبح قانوناً.

السيد الرئيس، حظيت مسألة الألغام المضادة للأشخاص باهتمام فائق أيضاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتعلق هذه المسألة أساساً بتنفيذ اتفاقية أوتوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ولم ندخر جهداً في حماية شعبنا من هذه الأدوات القاتلة. وهكذا أنشئت لجنة لمكافحة الألغام المضادة للأشخاص تعمل بالتعاون مع مركز اتصال داخل وزارة الشؤون الداخلية والأمن.

وتضم المؤسسات الوطنية المعنية بالأنشطة المضادة للألغام إحدى عشرة وزارة والدوائر ذات الصلة.

وشاركت جمهورية الكونغو الديمقراطية بصورة فعالة في مختلف الاجتماعات التي عقدت في أوسلو وليما وبلغراد وفيينا وويلينغتون ودبلن، وأخيراً في أوسلو مرة أخرى، من أجل التوقيع على المعاهدة التي تحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل القنابل العنقودية أو الذخائر العنقودية.

واعتمدت اتفاقية دبلن وستوقع عليها قريباً في نيويورك وستبذل وزارة الشؤون الداخلية والأمن ما في وسعها لتأمين التصديق على الاتفاقية بسرعة في الدورة البرلمانية القادمة.

وخلاصة القول إن جمهورية الكونغو الديمقراطية التي شهدت نزاعات وصراعات من قبل، تناشد المجتمع الدولي بقوة أن يمد لها يد العون والمساندة لمكافحة هذه الآفة التي تهدد البشر بالدمار.

وتؤيد جمهورية الكونغو الديمقراطية شواغل مجموعة الـ ٢١، التي تنتمي إلى عضويتها. وتؤكد بصفة خاصة على نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية. ويصدق ذلك أيضاً على سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ولهذا السبب تود جمهورية الكونغو الديمقراطية أن

يتمكن هذا المؤتمر من مساعدة البلدان الأعضاء على التوصل إلى اتفاق بشأن جدول أعماله، لكي يتسنى بدء النقاش حول نزع السلاح النووي. شكراً لحسن استماعكم.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)* أشكر نائب وزير الشؤون الداخلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية على هذا الخطاب الهام، وأود، بالنيابة عن المؤتمر، أن أشكره شكراً جزيلاً لحضوره هنا اليوم، مما ينهض دليلاً على تأييد حكومته للعمل الذي نضطلع به هنا.

سأعلق الاجتماع الآن لبضع دقائق لكي أرافق نائب الوزير أثناء خروجه من قاعة المجلس.

عُلق الاجتماع في الساعة ١٠/٣٠ واستؤنف في الساعة ١٠/٣٥

الرئيس أعلن استئناف الجلسة العامة.

لا يوجد متحدثون آخرون على القائمة. فهل يريد أي وفد التحدث الآن؟ لا يبدو أن أحداً يرغب في ذلك.

والآن أود أن أقرأ رسالة وجهتها إلى الرئاسة الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، بالنيابة عن المشاركين في الحلقة الدراسية النسائية لعام ٢٠٠٩، التي نظمت في قصر الأمم في ٤ آذار/مارس احتفالاً باليوم العالمي للمرأة.

وأستهل الآن قراءة الرسالة:

"نود نحن النساء من أنحاء عديدة في العالم أن نغتنم هذه الفرصة للتحدث بالوكالة أمام مؤتمر نزع السلاح، مثلما فعلنا منذ ١٩٨٤، وأن نقدم عرضاً لحلقتنا الدراسية المعنونة "الوصول إلى السلام في الشرق الأوسط – تغيير مفاهيم التهديد"، التي عقدت هنا في قصر الأمم لحفز النقاش والإفصاح عن أفكار جديدة حول هذه القضية الهامة المتعلقة بنزع السلاح والأمن. ونحن ندرك تماماً أن مؤتمر نزع السلاح لا يمكن أن يعمل في فراغ، وأن نجاح المفاوضات لا يتوقف فقط على النيات الطيبة والجهود المتضافرة للأطراف فيها، ولكن يعتمد أيضاً وإلى حد كبير على حالة العلاقات بين الأمم وحكوماتها.

"انقسمت الحلقة الدراسية المنعقدة هذا العام إلى جزأين – الجزء الأول، كان عبارة عن مناقشة أجراها فريق خبراء، وركز على إمعان النظر في ثقافة الخوف السائدة في الشرق الأوسط لفهم أبعادها. ولاحظ المشاركون في النقاش أن الأسلحة تستخدم لقتل الناس وتدمير البنى التحتية، مما يساعد على إشاعة ثقافة الخوف والعنف وعدم الاستقرار. ولا يمكن لأي دولة أن تحقق الأمن لها إذا ترتب على ذلك النيْل من أمن الدول الأخرى وتقويض دعائمه سواء كان ذلك حقيقياً أم متصوراً. ونزع السلاح وسيلة لتعزيز الأمن للناس جميعاً.

"وجرى التنويه أيضاً بضرورة الاعتراف بمفاهيم التهديد ومعالجتها. واتضح اتجاه مفاده أن النهوج الحالية إزاء التصدي لتحديات الأمن قد تتناول مفهوماً معيناً للتهديد، ولكن إذا تم تناولها من منظور عالمي وفهم شامل لمفاهيم التهديد كما يتصورها الجميع، فإنها كثيراً ما تفتقر إلى المصداقية. إن أسلحة الدمار الشامل ليست وسيلة معقولة لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية، أو لتعزيز الأمن المشترك. وعلى العكس من ذلك، فإنها تُفاقم مكامن الضعف على جبهات كثيرة – البيئية والاقتصادية وفيما يتعلق بالتمسك بسيادة القانون على الصعيد الدولي.

"ولقد أكدت جميع دول منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي على أعلى مستوياته السياسية مراراً هدف إخلاء هذه المنطقة من أسلحة الدمار الشامل. وفي إطار عملية التحضير للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة منع الانتشار النووي في عام ٢٠١٠، أثارت دول كثيرة حالة تنفيذ القرار ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وقيل أيضاً أن هذا القرار لا يمكن أن ينفذ بدون أن تُناقش في الوقت نفسه عملية السلام في الشرق الأوسط. إن مفاهيم التهديد تنطوي على أهمية خاصة فيما يتعلق بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز هذه العمليات جميعاً.

"إن دعم السلام في هذه المنطقة يتطلب إحراز تقدم متزامن على ثلاثة مسارات متوازية. ثمة مساران بديهيان أولهما المسار السياسي بما في ذلك مبادرة السلام العربية، وهو يتناول النوايا، وثانيهما مسار نزع السلاح، بما في ذلك قرار ١٩٩٥ بشأن المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية منع الانتشار النووي، ويتناول القدرات وتدابير بناء الثقة في العملية كلها. ومع ذلك فإن كلا المسارين لا يكفيان في حد ذاتهما. إن اتفاقات السلام أساسية ما في ذلك شك، ولكن إذا أُخذت بمعزل عن غيرها من العوامل ستسمح باستمرار المخاوف التي يمكن أن تتحول إلى تهديدات خطيرة بالنظر إلى المؤسسات العسكرية الضخمة التي لا مبرر لها. واتفاقات نزع السلاح أساسية أيضاً، ولكنها إذا أبرمت بمعزل عن غيرها يمكن أن تتعايش مع الخصومة والأحقاد البلاغية، بل ويمكن أن تكون ستاراً لتجديد الأعمال العسكرية. لا بد إذن أن يتزامن هذان المساران تحقيقاً للتآزر والتعاضد بينهما.

"وحتى ذلك كله لا يكفي. فلا بد من وجود مسار ثالث تُظهر فيه حكومات المنطقة قدرتها على معالجة مشكلاتها الداخلية وتلبية احتياجات شعوبها والاستجابة لآمالها وطموحاتها. وبدون هذا المسار الثالث لن تكون الدول الأخرى مطمئنة إلى أن دولة معينة ستظل قادرة على الوفاء بالتزاماتها. وفي منطقة شهدت عقوداً كثيرة من الحروب والعداء المستحكم، فإن الثقة بظهور وضع جديد تتوافر له مقومات البقاء ستكون بطيئة، وتحتاج إلى عنصر الزمن، والقدرة الراسخة على حل

المشكلات التي خلّفها التاريخ. وسيكون من المستحيل بناء هذا المسار والمضي قدماً على هذا الدرب نحو الأمن الإنساني المشترك، بدون مشاركة فعالة وكاملة من المجتمع المدني، والمرأة بوجه خاص.

"أما الجزء الثاني من الحلقة الدراسية فكان اجتماعاً طرحت فيه استراتيجية المنظمات غير الحكومية، وضم نساء ورجال من أكثر من ٣٠ بلداً لمناقشة السبل التي يمكن من خلالها تناول وتغيير ثقافة الخوف هذه وبناء ثقافة مستدامة للسلام، ولم يكن الهدف وضع خارطة طريق أخرى للسلام، ولكن كيف نبدأ السير على الدرب حتى منتهاه. ودارت مناقشات مستفيضة عن مبادرة السلام العربية، مع التسليم بأن المجتمع المدني سواء داخل المنطقة أو خارجها لا بد أن يعمل على تثقيف الآخرين وتوعيتهم بهذه المبادرة. وذكر في النقاش أيضاً أن شبكة إقليمية للمجتمع المدني بدأت عملها مؤخراً بغية نشر الوعي بهذه المبادرة وتعزيزها.

"وختاماً فنحن نؤيد المناقشات والجهود الأخيرة من أجل زيادة التواصل سواء في سياقات رسمية أو غير رسمية. وإن بوسع المنظمات غير الحكومية أن تقدم ليس فقط منظورات ومعلومات قيمة إلى هيئات صنع القرار، ولكن يتعين على الحكومات أيضاً أن تقدم للشعوب تفسيرات وتحليلات لما تُقدم عليه من أفعال وما تتخذه من قرارات. ولا بد أن تُطرح دوماً مسألة مشاركة المنظمات غير الحكومية حتى لا تنطوي الأفعال، مثل إلقاء الرسالة السنوية، على قيمة رمزية فحسب. وعلاوة على ذلك، فإن القضية الأهم مثل مشاركة المرأة في هيئات صنع القرار، لا بد أن تطرح دائماً. وإن الاحتفال باليوم العالمي للمرأة دون محاولة زيادة تمثيل المرأة ومشاركتها في هيئات صنع القرار طبقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥، إنما يقوض الجهود الأوسع نطاقاً المبذولة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين والأمن الإنساني المشترك. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز الحوار مع المنظمات غير الحكومية ودعم مشاركتها في هذه الجهود، من شأنه تسهيل فهم أوسع وأشمل للأمن، يمكن أن يكون أساساً لفيض غير متوقع من الاتفاقات والمعاهدات الجديدة في هذا المجال. لابد إذن الآن من كسر الجمود الذي أصاب نزع السلاح حتى يمضي قدماً. ونحن نقدر جميع الذين يسهمون بقسط في هذا المسعى ونحيي جهودكم".

كان ذلك هو بيان الرابطة النسائية للسلم والحرية.

والآن أطلب من المؤتمر أن ينظر في طلب إضافي تلقيناه من دولة ليست عضواً في المؤتمر للمشاركة في أعمالنا بصفة مراقب أثناء هذه الدورة. ويرد الطلب في الوثيقة CD/WP.551 وAdd.3، وقد جاء هذا الطلب من جمهورية أنغولا. هل أفهم أن المؤتمر يقرر دعوة أنغولا للمشاركة في أعمال المؤتمر طبقاً لنظامه الداخلي؟

تقرر ذلك.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)* هل يريد أي وفد أن يتحدث في هذه المرحلة؟ أعطي الكلمة للنرويج.

السيدة سكوربين (النرويج) *(تكلمت بالإنكليزية)* السيد الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أؤكد مجدداً البيان الذي أدلى به نائب وزير الدفاع في النرويج أمام مؤتمر نزع السلاح في ١٧ شباط/فبراير، وأعلن فيه دعم وفدنا الكامل واستعداده التام للمشاركة في جهودكم وجهود سائر رؤساء المؤتمر هذا العام من أجل التوصل إلى صيغة لبدء المفاوضات. وينبغي أن يكون ذلك هو التوجه الرئيسي للمؤتمر وبصفة عاجلة.

وأود أن أهنئ الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية على حلقتها الدراسية بالأمس، والتي ركزّت، ضمن جملة أمور، على دور المرأة في صياغة ثلاثة مفاهيم وتصورات للتهديدات في الشرق الأوسط. وقد سمعنا شهادة قوية تبين كيف تؤثر المشاعر التي تساور الشخص خوفاً على حياته في سياسات الأمن، وكيف تؤثر حالة الخوف المقيم هذه على إمكانيات انطلاق حوار مفتوح وجاد بين الأطراف المتعارضة.

آمل أن نرى المزيد من هذه الحلقات الدراسية، ونحن نقدر تماماً كأعضاء في مؤتمر نزع السلاح الدور النشيط للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في هذا المجال، والتأثير الفعال لهذا الدور في إعطائنا دفعة إلى الأمام. إن وفدنا يشيد بالرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية نظراً لما تبذله من جهود حثيثة تعزيزاً للسلام ودعماً لنزع السلاح، كما نثني أيضاً على هذه الرابطة لوجودها في جلساتنا العامة. ونأمل صادقين أن تتاح الفرصة لشخص يمثل الرابطة لإلقاء بيانها بنفسه أمام مؤتمرنا في العام القادم.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بما جاء في إعلان نائب وزير الشؤون الداخلية والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أن بلده سيوقع قريباً اتفاقية الذخائر العنقودية، وسيعمل من أجل التصديق عليها على وجه السرعة.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)* أشكر ممثلة النرويج الموقرة على بيانها. والآن أعطي الكلمة للمكسيك.

السيدة غوميز أوليفر (المكسيك) *(تكلمت بالإسبانية)* شكراً سيادة الرئيس. نظراً إلى أن وفدي يتحدث للمرة الأولى، اسمحوا لي أن أهنئكم على رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأؤكد لكم أن وفدي سيتعاون معكم ومع مجموعة الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٩، تعاوناً تاماً في أدائكم للمهام المنوطة بكم.

وأود أيضاً أن أسجل ارتياح وفدي وسروره إذ لاحظ ما تبذله جمهورية الكونغو الديمقراطية من جهود وما تقوم به من أعمال لصالح نزع السلاح ومنع الانتشار النووي. وأود التنويه خاصة بالبيان الذي أدلى به صباح اليوم نائب وزير الشؤون الداخلية والأمن بشأن التوقيع الوشيك على اتفاقية الذخائر العنقودية.

ويرحب وفدي أيضاً بالرسالة التي قرأتموها، والتي تنطوي بلا ريب على أهمية فائقة للمكسيك ولهذا المؤتمر أيضاً. ومع ذلك نرى أنه بدلاً من تلاوة رسالة الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية في هذه القاعة، كان من الأفضل أن يخاطب ممثل عن هذه الرابطة مؤتمر نزع السلاح مباشرة.

والواقع أننا نشعر بالأسف إذ نلاحظ أننا بدأنا عملنا هذا العام في سياق يتسم بروح إيجابية بناءة، ومع ذلك لم نتمكن من التوصل إلى صيغة تمكّن الرابطة النسائية الدولية للسلم والديمقراطية من التحدث إلى المؤتمر مباشرة ورسمياً. إن وفد المكسيك لا يفهم في حقيقة الأمر كيف يمكن لهيئة أكثر خصوصية مثل مجلس الأمن أن تظهر مزيداً من المرونة وأن تجري اتصالات منتظمة مع ممثلي المجتمع المدني، بينما يصر هذا المؤتمر ليس فقط على رفض الحوار مع المجتمع المدني، بل حتى مجرد الاستماع إليه مباشرة من خلال ممثلين يتحدثون باسمه.

إن المكسيك ترى أن المجتمع المدني باعتباره صاحب مصلحة ومشاركاً هاماً في الحوار بشأن قضايا نزع السلاح والأمن، ينبغي أن يكون طرفاً في عملية التحديث والإصلاح التي تتطلبها آلية منظومة الأمم المتحدة لكي تكون فعالة وشفافة وذات طابع تمثيلي ويغلب عليها الطابع الديمقراطي. ونحن لسنا على اقتناع فقط بالقيمة المضافة التي يمكن أن تتحقق نتيجة لزيادة مشاركة المجتمع المدني في أعمال هذا المنتدى، ولكننا نرى أيضاً أن للمجتمع المدني حقاً مشروعاً في الإعراب عن وجهات نظره واقتراحاته وشواغله، وحتى ما قد يعن له من آراء معارضة للحكومات، بشأن القضايا التي تهمنا جميعاً هنا.

إن إمكانية التفاعل وتبادل الآراء وإجراء حوار حقيقي مع المجتمع المدني تشكل عنصراً رئيسياً في دعم ديمقراطية هذه الهيئة، وتتيح للحكومات الممثلة في هذه القاعة رافداً إضافياً للحصول على مساهمات تمكنها من الاستجابة لشواغل مجتمعاتها وتلبية احتياجاتها.

إن العمل الذي اضطلعت به منظمات كثيرة غير حكومية في مجال نزع السلاح كان رائعاً، وعادة ما تتسم مقترحاتها بالتوثيق الجيد وتحتوي معلومات ومفاهيم ترتكز على أسس راسخة وتنطوي على فوائد جمة من شأنها أن تسهم بقسط وفير في مناقشاتنا بصدد ما يواجهنا من تحديات. إن إمكانية تلقي أفكار جديدة غير مألوفة سيساعد بلا شك على تزويد هذه الهيئة ودعم ينطويان على قيمة كبرى لها، إذ يُلاحظ أن ركودها يكاد يتحول إلى فراغ.

واسمحوا لي سيادة الرئيس أن أُشير مرة أخرى في ختام كلمتي إلى اليوم الدولي للمرأة الذي يوافق الثامن من آذار/مارس. ويرى وفدي أنه كان يجدر بهذا المؤتمر أن يتخذ خطوة كبيرة ومشجعة بلا شك، بفتح أبوابه أمام الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية. إنه لو فعل لكان ذلك لفتة كريمة وإشادة طيبة بالمرأة، لا سيما بالنظر إلى دورها في بناء السلام وتسوية النزاعات الذي اعترف به مجلس الأمن في القرار ١٣٢٥ عن المرأة والسلام والأمن.

ونحن نأمل أن يتمكن ممثلو الرابطة وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني من الإعراب عن آرائهم وخبراتهم وشواغلهم واقتراحاتهم في حوار مباشر مع مؤتمر نزع السلاح عما قريب.

إن هذه الخطوة ستكون دليلاً قيّماً على الروح البناءة والمرونة والشفافية التي لا غنى عنها لإحراز تقدم في تناول وحل المشكلات التي نظراً لأهميتها تؤثر ليس فقط على هذا المنتدى وإنما على البشرية كلها، وتندرج في عداد المسؤوليات المنوطة بهما. وكما أشارت الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية في ختام رسالتها "لابد إذن من كسر الجمود الذي أصاب نزع السلاح حتى يمضي قدماً".

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) أشكر ممثلة المكسيك على بيانها. وأعطي الكلمة الآن للسيد بدر، سفير مصر الموقّر.

السيد بدر (مصر) السيد الرئيس، أود أن تسمحوا لي بإلقاء بيانين اليوم عن البند ٣ من جدول الأعمال "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" والبند ٤ من جدول الأعمال، "ضمانات الأمن السلبية".

وفيما يتعلق بالبند ٣، نود أن نعرب عن تأييد مصر للبيان الشامل الذي ألقاه سفير بنغلاديش باسم مجموعة الـ ٢١ عن هذا الموضوع. ولا مراء في أن دولتين من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح لهما القدرة حالياً على الدخول في سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وهذه الحقيقة تبرز أهمية العمل سوياً من أجل الحفاظ على الطبيعة السلمية لما يعتبر في الأساس تراثاً مشتركاً للجنس البشري، وضمان استخدامه للأغراض السلمية فقط. ويتعين علينا أن نبادر إلى العمل الآن قبل أن تتفاقم الأخطار المرتبطة بهذه المسائل وتزداد حدة.

وتود مصر أن تؤكد مجدداً أنه بالنظر إلى التطورات التكنولوجية خلال الأربعين عاماً الماضية، لم تعد معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٧٦ التي كانت تمثل آنذاك خطوة هامة إلى الأمام، لم تعد تعتبر كافية، وأن ثمة حاجة إلى آليات جديدة ملزمة من الوجهة القانونية ومتكاملة لسد الفراغ. ويسلّم وفدي بأن الشفافية وتدابير بناء الثقة عناصر تكميلية هامة، ويؤكد في هذا السياق مجدداً تأييده لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٨/٦٣ بشأن الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي. ومع ذلك تؤكد مصر على ضرورة إيلاء أولوية لإبرام صكوك دولية ملزمة قانوناً لتوطيد النظام القانوني الحالي بشأن الفضاء الخارجي وتدعيمه وتعزيزه، وبحيث لا تكون الشفافية وتدابير بناء الثقة هذه بديلاً عن الصكوك القانونية الملزمة الضرورية.

ومن هذا المنطلق، تقدم مصر وسري لانكا بالتناوب كل عام في الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يركز على منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، كدليل راسخ على التزامنا إزاء هذه المسألة. ويؤكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٠/٦٣ على الدور الأوّلي لنزع السلاح في المفاوضات المتعلقة بالاتفاق المتعدد الأطراف أو الاتفاقات المتعددة الأطراف

بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وطبقاً لهذا القرار، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يُنجز فحص وتحديث ولايته لعام ١٩٩٢، وأن ينشئ لجنة مخصصة تُعنى بهذا الموضوع في دورته لعام ٢٠٠٩. ونأمل أن تتمكن الدورة الحالية من تحقيق هذا الهدف.

وكان آخر وأهم محاولة داخل المؤتمر لتناول مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، هي المبادرة المشتركة للصين وروسيا كما جاءت في الوثيقة CD/1839 المؤرخة ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ بشأن "منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي". وترحب مصر بهذه المبادرة وتعتبرها خطوة هامة وبنّاءة إلى الأمام، وتشكل أساساً سليماً للمضي قدماً. وسنتلقى باهتمام الإيضاحات والإضافات التي أُعلن مؤخراً أن الصين وروسيا ستقدمانها بهذا الشأن، ونشجع جميع المساهمات الرامية إلى تحقيق هدف التفاوض داخل مؤتمر نزع السلاح من أجل إعداد صكوك دولية ملزمة من الوجهة القانونية في هذا المضمار.

ذلك كان البيان الأول. أما البيان الثاني فيتناول البند ٤ من جدول الأعمال "ضمانات الأمن السلبية"، وهنا أيضاً تؤيد مصر البيان الذي أدلى به سفير بنغلاديش نيابة عن مجموعة الـ ٢١ عن هذا الموضوع.

يجدر أولاً الإشارة إلى أن الدول إذ تسلّم بالطبيعة البشعة للأسلحة النووية، رأت من الملائم إبرام اتفاقية ملزمة من الوجهة القانونية بغية إزالة هذه الأسلحة منذ عام ١٩٦٨. ولكنها لم تتمكن حتى اليوم، وبعد مرور ٤٠ عاماً، من إبرام مثل هذه المعاهدة التي تمنع استخدام مثل هذه الأسلحة، والتي كان ينبغي لها أن تكون سابقة على إزالة هذه الأسلحة، باعتبارها إجراءً مؤقتاً وإن كان ضرورياً إلى أبعد حد، وتعترف بحق الدول غير النووية في ألا تتعرض للهجوم أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية. واستمرت الخطوات الإيجابية في السنوات الماضية من أجل توفير ضمانات ضد استخدام الأسلحة النووية، بما في ذلك إنشاء عدة مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية، واعتماد قراري مجلس الأمن ٢٥٥ لعام ١٩٦٨ و٩٨٤ لعام ١٩٩٥، والإعلانات الصادرة عن الدول التي تمتلك أسلحة نووية. ومصر ترحب بهذه التدابير وتعترف بفائدتها وجدواها. ومع ذلك تظل هذه التدابير غير كاملة، ومن ثم لا يمكن أن تشكل بديلاً عن إعداد صك عالمي غير مشروط وملزم من الوجهة القانونية لحماية الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية حماية فعالة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وفي هذا الصدد تؤكد مصر مجدداً وبقوة دعوتها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط طبقاً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ لعام ١٩٨١، والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ لعام ١٩٩١.

وتريد مصر أن تنوّه أيضاً بالأهمية المحورية للتنفيذ الكامل لقرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط والذي تمت الموافقة عليه في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتذكّر مصر أيضاً بالفقرة ٨ من المقرر ٢ المتعلقة بالأهداف والمبادئ، والذي يبين بجلاء ضرورة

النظر في اتخاذ خطوات إضافية لضمان حماية الدول غير النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، ويبين أن هذه الخطوات يمكن أن تتخذ شكل صك ملزم من الوجهة القانونية. ونحن دولة غير نووية وأعضاء في معاهدة عدم الانتشار النووي، وما زلنا ننتظر تقديم هذه الضمانات على النحو المبين.

ومن هذا المنطلق، تؤكد مصر مجدداً تأييدها القوي لفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، والتي جاء في ختامها "يوجد التزام بمواصلة المفاوضات بنيات حسنة واختتامها بحيث تؤدي إلى نزع السلاح بجميع جوانبه تحت رقابة دولية دقيقة وفعالة". وإلى أن يتم تحقيق هذا الهدف، وتنفيذ المادة الرابعة من معاهدة الانتشار النووي، تؤكد مصر على ضرورة تزويد الدول التي نبذت الأسلحة النووية وأسهمت من خلال ذلك إسهاماً بناءً وفعالاً في تعزيز سلامنا وأمننا الجماعيين، بما تحتاج إليه أمسّ الحاجة من الضمانات الأمنية كتدبير مؤقت ريثما يتسنى الوفاء بالتزامات نزع السلاح الشامل والكامل. وجدير بالذكر أن القرار CD/1693 لعام ٢٠٠٣ تضمّن الإشارة إلى ولاية التفاوض بشأن ضمانات الأمن السلبية، وأيدها مصر كأساس لبرنامج عمل المؤتمر.

إن مصر ما زالت متمسكة بموقفها، وثمة حاجة ملحة وعاجلة لإعداد صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً لضمان حماية الدول غير النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وقد أظهرنا من قبل استعدادنا للتفاوض بشأن هذا الصك داخل مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أشكر سفير مصر الموقّر على بيانه. هل يريد أي وفد آخر التحدث الآن؟ أعطي الكلمة لجنوب أفريقيا.

السيد كيلرمان (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*) السيد الرئيس، لم يكن وفدي يعتزم التحدث هذا الصباح، ولكن بعد الاستماع إلى البيان الذي أُلقي نيابة عن الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، أود فقط أن أعرب عن شكر وفدي لهذه المنظمة الدولية غير الحكومية لما اضطلعت به من أعمال عبر السنين، ولا سيما هذا البيان الذي تُلي صباح اليوم. ومع ذلك أود أن أُضيف صوت وفدي إلى صوتي المكسيك والنرويج اللذين سبقاني في الحديث، وأقول إن من المؤسف حقاً ألا يتوصل هذا المؤتمر حتى الآن إلى توافق في الآراء بشأن السماح لهذه المنظمة بالتحدث أمام المؤتمر مباشرة. وقد شاركت أنا على الأقل في أعمال هذا المؤتمر لمدة خمس سنوات، ولسوء الحظ تكرر هذا الوضع في السنوات الخمس الماضية.

ويأمل وفدي مخلصاً أن يتسنى التوصل إلى حل في المستقبل القريب لهذا الوضع غير المناسب، وهو ما يقودني إلى نقطة أخرى في واقع الأمر، وهي مسألة لا تتعلق بمخاطبة هذه المنظمة الدولية للمؤتمر، ولكنه موضوع أوسع نطاقاً وهو مشاركة المجتمع المدني في أعمال مؤتمر نزع السلاح، وهي مسألة يرى وفدي أنه ينبغي للمؤتمر تناولها. ويعتقد وفدي أنه

لا يوجد سبب يمنع أعضاء هذه الهيئة من تخصيص الوقت لمناقشة هذه المسألة على نحو كاف بغية التوصل إلى حل لها في أقرب فرصة.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)* أشكر سفير جنوب أفريقيا الموقّر على بيانه. هل هناك وفد آخر يريد الكلمة؟ ألاحظ أن وفد الجمهورية العربية السورية يريد الكلمة.

السيد النقري (الجمهورية العربية السورية) نشكركم سيدي الرئيس، نعتقد أنها المرة الأولى التي يأخذ فيها وفدي الكلمة أثناء رئاستكم واسمحوا لنا أن نعبر لكم عن عميق تقديرنا للطريقة التي تديرون بها أعمال المؤتمر، متمنياً لكم كل التوفيق.

بياني مختصر في الحقيقة، ليس لدي بيان مسبق، إنما بمناسبة إلقاء اتحاد المنظمات غير الحكومية العالمي لبيانهم نود أن نذكر بأننا سبق وعبرنا عن ضرورة إعطاء الفرصة لهذه المنظمة لكي تتمكن من أن تلقي بيانها بصورة مباشرة أمام المؤتمر، وأضم صوتي لمن سبقني في التعبير عن أنه مما يؤسف له أن المؤتمر ما زال غير قادر على معالجة وحل هذه المسألة.

نسجل لاتحاد المنظمات هذه أيضاً جرأتهم وإقدامهم وصراحتهم في معالجة القضايا المطروحة وحرصهم أيضاً على تحقيق عالم آمن، تحقيق فلسفة نزع سلاح. هذه بلا شك أطر عمل هذا الاتحاد، ونشجعهم على ذلك.

نأمل أننا في العام القادم سنتمكن من أن نستمع إلى صوت هذه المنظمات منهم مباشرة وليس من خلال وسيط.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)* أشكر الجمهورية العربية السورية على كلمتها. هل يريد أي وفد آخر أخذ الكلمة الآن؟ لا يبدو أن أحداً يريد التحدث.

وبهذا نأتي إلى ختام أعمالنا اليوم. وكما ذكرتُ من قبل، فإن هذه الجلسة العامة الرسمية سيليها اجتماع غير رسمي بشأن البند ٧ من جدول الأعمال. وستُعقد الجلسة العامة الرسمية القادمة يوم السبت، ٧ آذار/مارس، في الساعة ١٠/٣٠ في هذه القاعة. وعندئذ سيتحدث أمام المؤتمر السيد سيرجي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي.

رفعت الجلسة

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥